ماذا لو فتحت لنا المتغيرات المستقبلية طويلة المدى الباب أمام فرص استثمارية استثنائية؟

28

صندوق ابتكارات البشرية

قريب المدى | **متوسط المدى** | بعيد المدى

صندوق أسهم عالمي يتصدى لأعظم التحديات التي تواجه البشرية على المدى الطويل من خلال الجمع بين الحوكمة اللامركزية للشفافية ورأس مال البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف لتوسيع نطاق الابتكارات الرائدة في مجالات المناخ والطاقة والغذاء والأمن المائي.

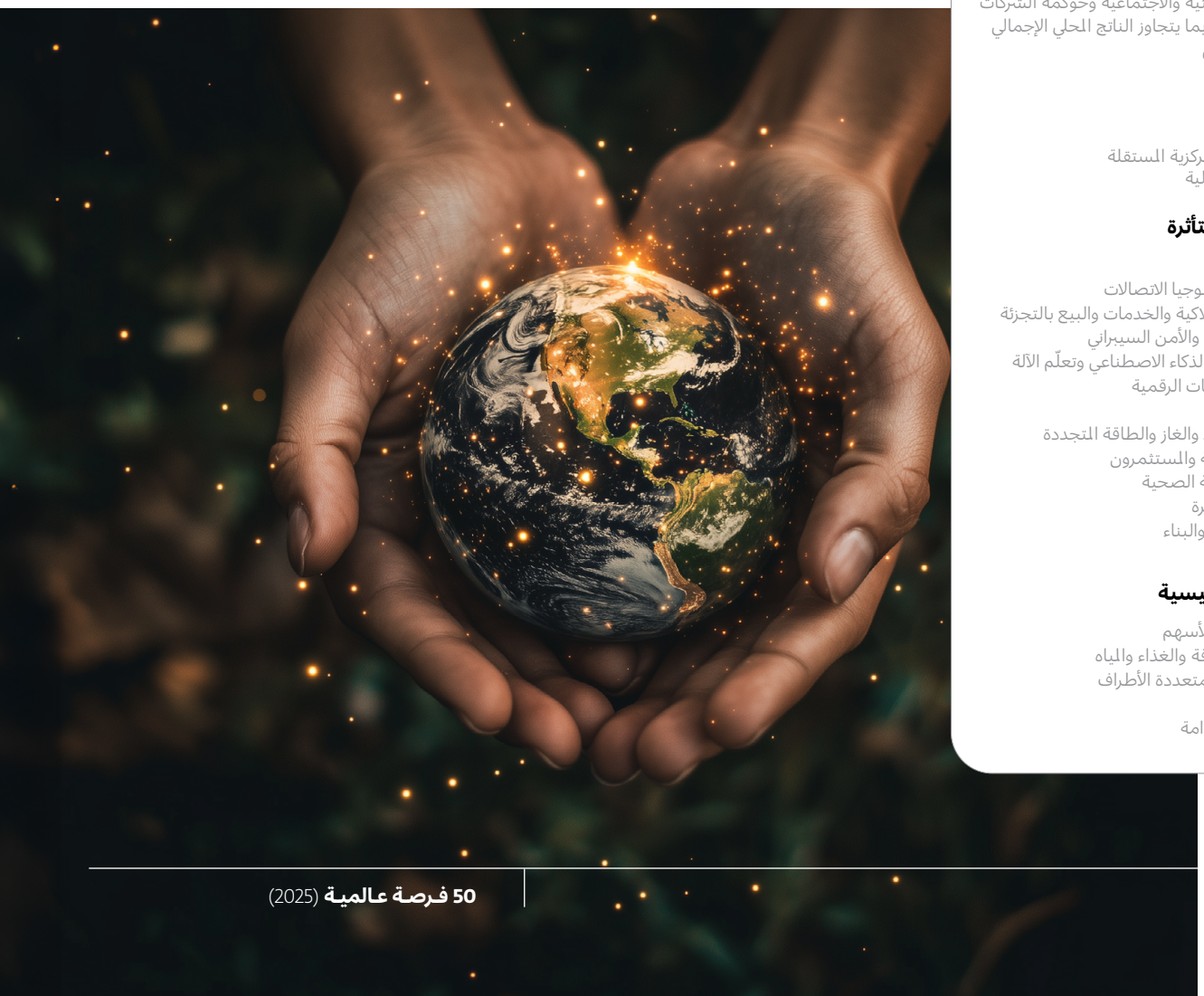

المتغيّرات الغامضة

التعاون، الأنظمة

التوجهات العالمية الكبرى

إعادة تحديد الأهداف الإنسانية

الاتجاهات السائدة

الحلول القائمة على المجتمع
الشراكة بين القطاعات
الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
وقياس النمو بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي
التعاون الدولي
تحفيز الابتكار

التكنولوجيا

المنظمات اللامركزية المستقلة
التكنولوجيا المالية

القطاعات المتأثرة

الزراعة والغذاء
الأنظمة وتكنولوجيا الاتصالات
السلع الاستهلاكية والخدمات والبيع بالتجزئة
أمن المعلومات والأمن السيبراني
علم البيانات والذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة
السلع والخدمات الرقمية
التعليم
الطاقة والنفط والغاز والطاقة المتجددة
الخدمات المالية والمستثمرون
الصحة والرعاية الصحية
التقنيات الغامرة
البنية التحتية والبناء
المرافق العامة

الكلمات الرئيسية

الاستثمار في الأسهم
منظومة الطاقة والغذاء والمياه
بنوك التنمية متعددة الأطراف
السلع العامة
التنمية المستدامة

الواقع الحالي

هناك فجوة كبيرة تعيق قدرتنا على مواجهة التحديات العالمية، وهو ما يتطلب تمويلات هائلة تقدر بنحو 2.5 تريليون دولار سنوياً لسد تلك الفجوة في مجال تحول قطاع الطاقة والصمود في مواجهة التغيّر المناخي ودعم التنمية في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل،[948] وهو ما يمكن ترجمته إلى فجوة قد تتراوح بين 100 إلى 300 تريليون دولار بحلول عام 2050.[949] ورغم زيادة الإنفاق العام بمقدار 700 مليار دولار سنوياً منذ عام 2019، إلا أن التمويل الدولي العام، مثل التمويلات المقدمة من بنوك التنمية متعددة الأطراف، يغطي فقط 57% من التمويلات المطلوبة.[950] في الوقت نفسه، ما يزال أكثر من 700 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع،[951] في حين بلغ الدين الخارجي للدول متوسطة الدخل 8.8 تريليون دولار في عام 2023، مع وجود فجوات بين البيانات الأساسية المتاحة.[952]

ومن الضروري أن تكون رؤيتنا لمواجهة التحديات العالمية طويلة المدى، فتحديات مثل استقرار المناخ وتعزيز أمن الطاقة والغذاء والمياه، تتطلب استثمارات طويلة الأجل، ومعالجة هذه الأزمات المترابطة والمتشابكة ركيزة أساسية لتعزيز القدرة العالمية على مواجهتها. ولذلك فإن أحداث مثل التوصل إلى اتفاقية باريس للمناخ،[953] وإطلاق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة،[954] وميثاق المستقبل الصادر عن الأمم المتحدة، (الذي يشمل إعلان الأمم المتحدة بشأن الأجيال القادمة والميثاق الرقمي العالمي) [955] كلها تهدف إلى استكشاف هذه الرؤية طويلة المدى.

يمكن للسلع العامة تحقيق العديد من الفوائد رغم التحديات التي تواجهها، فرغم أن المفهوم نفسه ليس بالجديد،[956] إلا أن الطلب على هذه السلع في تزايد مستمر،[957] فهي سلع حيوية وضرورية، لكنها تظل غير متوفرة بالشكل الكافي نتيجة التحديات التي تواجهها، بما في ذلك نقص الآليات القابلة للتنفيذ[958] وصعوبة الموازنة بين الفوائد المتوقعة على المدى الطويل والتكاليف المطلوبة على المدى القريب.[959] تمثل السلع العامة 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في ظل زيادة الإنفاق الحكومي للفرد من 2,500 دولار إلى 5,000 دولار بين عامي 1980 و2022 (وفق مبادئ تعادل القوة الشرائية للعملات)، وهو ما أسهم في الحد من الفقر بنسبة 20%.[960] وفي خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية ومشاركة البيانات، أصدر تحالف السلع العامة الرقمية سجلاً يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة يضم 177 سلعة رقمية عامة، مثل الذكاء الاصطناعي والمحتوى والبيانات والبرمجيات التي تلتزم بمعايير التحالف.[961]

تمثل السلع العامة

30%

من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في ظل زيادة الإنفاق الحكومي للفرد من 2,500 دولار إلى 5,000 دولار بين عامي 1980 و2022 (وفق مبادئ تعادل القوة الشرائية للعملات)، وهو ما أسهم في **الحد من الفقر بنسبة**

20%

تحديات مثل استقرار المناخ وتعزيز أمن الطاقة والغذاء والمياه، **تتطلب استثمارات طويلة الأجل**

الفرصة المستقبلية

إنشاء صندوق عالمي للأسهم العامة مهمته الاستثمار في الابتكارات التي تساعد البشرية في مواجهة التحديات الكبرى، التي غالبًا ما يتجاهلها المستثمرون التقليديون، مع التركيز بشكل خاص على استقرار المناخ وتعزيز منظومة الطاقة والغذاء والمياه ودعم قطاع السلع العامة. ويتيح هذا الصندوق الفرصة للمستثمرين والمتبرعين من الأفراد والمؤسسات للمساهمة في ابتكار حلول تحوّلية ومستدامة لتعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل. ويحرص الصندوق على أن تتماشى استثماراته مع المعايير العالية للسلع العامة،[962,963] كما يتيح التقنيات التي يملكها للمجتمع، بعد الحصول على براءات اختراعها والحق في إدارتها، ليصبح بذلك آلية رئيسية لتعزيز اقتصاد السلع العامة على المستوى العالمي.

ويعمل الصندوق من خلال منظمة مستقلة لامركزية لضمان الشفافية والتوافق والإشراف المجتمعي. وتسهم بنوك التنمية متعددة الأطراف في توفير التمويل المبدئي لعمل الصندوق،[964] ويُفتح فيه باب الاستثمار أمام الجمهور، مما يعزز التنوّع في الملكية. ويدير هذا الصندوق مجموعة من الخبراء في مجال التأثير الاجتماعي، ليركز على تقديم الحلول القابلة للتوسع والتي تركز على دعم قطاع السلع العامة، بدلاً من التركيز على العوائد المالية فقط - مع مواصلة الالتزام بتعزيز الاستدامة بجميع جوانبها.

الإيجابيات

يسهم الصندوق في مواجهة المخاطر المستقبلية على المدى الطويل، وتحفيز الابتكار العالمي، ودعم بنوك التنمية متعددة الأطراف عند الضرورة[965]، والالتزام بالأهداف العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة لتغيّر المناخ.

المخاطر

استمرار المخاطر التي تواجه السلع العامة، وصعوبة إدارة المنظمة اللامركزية المستقلة، إلى جانب التحديات التي تطرحها استدامة الصندوق وضمان استمراريته، وصعوبة إدارة الاستثمارات والابتكارات العالية، وغياب التشريعات المالية العالية ذات الصلة.

هناك فجوة كبيرة تعيق قدرتنا على مواجهة التحديات العالمية، وهو ما يتطلب تمويلات هائلة تقدر بنحو

2.5 تريليون دولار

سنوياً لسد الفجوة في مجال تحول قطاع الطاقة والصمود في مواجهة التغيّر المناخي ودعم التنمية في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل